

تداول

العدد السابع - شتاء 2003م - 2004م

مجلة سوق الأسهم السعودية

www.tadawul.com.sa

قطاع الاتصالات

المستقبل الواعد

أداء سوق الأسهم
السعودية 2003م

أهمية وعى المستثمر
في اتخاذ القرار



ساميا	398.75	985.00
سايك	332.00	

سوق الأسهم السعودية

تستقطب الشباب الجامعيين

في فضاء المعلومات

لا يخفى على أحد أن الاستثمار في حقل المعلوماتية أصبح دافعاً ومحركاً رئيساً للعمل ومن السمات البارزة لتقدم وتفوق المؤسسات مختلفة الأهداف.

ولا يقتصر هذا الدور على تحريك عجلة تقدم الشركات الفردية وحسب، بل أضحت عنصراً فاعلاً وحاسماً في تقدم الاقتصادات الوطنية، وباتت الدول والشعوب تقيم على أساس تقدمها التقني بدلاً من تصنيفها ضمن دول عالم أول وثاني وثالث.

إن انطلاق المملكة العربية السعودية في فضاء المعلوماتية، يمنح هذه التكنولوجيا الميزة مكانة بارزة في أولويات اهتمامات القطاعات الاقتصادية الوطنية كافة.

فقد اختطت المملكة، ميكراً، نهجاً لا يقبل أن يقدم للمجتمع السعودي - بكل أطيافه- إلا أكثر الخدمات التقنية رقبياً وتقدماً وعلى مستوى عالمي، تليق بالإنسان السعودي وتعزز من قدراته على التعامل والإفادة من ثورة المعلومات المتنامية.

كما وضعت في متناول المؤسسات الوطنية آخر ما توصل إليه العلم في مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات، وشجعت تلك المؤسسات لتكون الأكثر أهلية للتكيف مع التطورات الحديثة ومواكبة التطورات التقنية وبخاصة في ظل الانفتاح العالمي الذي تتسارع عجلة تقدمه يوماً إثر يوم.

لقد تطورت نوعية العملاء لدى المؤسسات بشكل ملفت خلال العقد المنصرم، ومن المؤكد أن الأساليب التقليدية التي كانت متبعة في العمل آنذاك كانت تمثل عائقاً في تقدم العمل والرفع من وتيرة الإنجاز، وأن المضي في اتباع تلك الأساليب أضحت لا يفي بمتطلبات العملاء المتنامية، مما يعني الحاجة الملحة لتطوير نوعية الخدمات بما يصب في مصلحة العملاء، وهذا يكاد أن يكون شبه مستحيل إذا لم يتم من خلال نافذة التكنولوجيا الرحبة وتطويع التقنيات الحديثة.

إن عملاء اليوم يحتاجون إلى خدمات تتناسب مع إدارة استثمارية مرنة بمخاطر أقل، وإنجاز معاملاتهم في أقصر وقت. وهنا في المملكة يجب ألا نندesh أو نتفاجأ حين نعلم أن المؤسسات الوطنية باتت تولي خيار التزام التكنولوجيا الحديثة فائق اهتمامها وأصبح في أعلى قائمة برامجها.

فعلى سبيل المثال، لا الحصر، سعت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى الانخراط، مبكراً في ركب التكنولوجيا الحديثة حيث عمدت إلى تطبيق أفضل التقنيات من أجل تقديم أسرع وأكفأ الطرق الحديثة في الأعمال المصرفية.

وعملت المؤسسة على مكنة خدماتها وقدمت باقة متقدمة من الأنظمة الحديثة والأمانة التي حصلت على ثقة المتعاملين وحظيت باهتمام وإعجاب كبيرين من قبل القائمين على الأعمال المصرفية داخل المملكة وخارجها. وما نظام تداول، وسريع، والشبكة السعودية للمدفوعات (سبان) والصراف الآلي، والربط الإلكتروني بين المصارف الوطنية وتلك الخدمات التي يعمل على إطلاقها في المستقبل القريب إلا مجرد بداية الطريق في تطوير بنية العمل والرقمي به ليوازي قرائته في الدول المتقدمة جداً في هذا المجال.

إن الخدمات المصرفية الآمنة ظلت ولرديح طويل من الزمن هاجس كبرى بيوتات الاقتصاد العالمي، وخاصة أن هذا النوع من الخدمات يتطلب أقصى درجات الحماية والسرية، وأنه ليس من المدهش أن تكون المملكة العربية السعودية سباقة في تهيئة الأرضية الصلبة التي تحفظ سرية وخصوصية البيانات على اختلاف أنواعها في ظل مناخ أمن يضمن الحقوق وبيعت الطمأنينة في نفوس جميع المتعاملين.

وأخيراً، وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية كانت قد منحت الإنسان وسائل عمل وتقدير مبتكرة تمثلت في الآلة، فإن الثورة التقنية فرضت سمات جديدة أكثر رقبياً، ولا مكان في الأسواق العالمية لمن لا يعي حقيقة القيمة التي يجسدها التغيير التقني في عملية التنمية الشاملة.



مساعد النمر

musaed.nemer@tadawul.com.sa

أداء مؤشرات أسواق الأسهم العالمية لـ (خمس سنوات)
من 1/1/1999 إلى 31/12/2003

النسبة	المؤشر	البلد
214%	مؤشر تداول	السعودية
-10%	مؤشر مورغان ستانلي	الأسواق الأمريكية
14%	مؤشر داو جونز	أمريكا
-9%	مؤشر ناسداك	أمريكا
-3%	مؤشر كاك	فرنسا
-15%	مؤشر داكس	ألمانيا
-18%	مؤشر فوتسي	إنكلترا
-18%	مؤشر نيكاي	اليابان
55%	مؤشر مؤسسة التمويل الدولية	الأسواق الناشئة
96%	مؤشر بورصة المكسيك	المكسيك
78%	مؤشر جوهانسبرج	جنوب أفريقيا
46%	مؤشر السوق الكورية	كوريا
-13%	مؤشر بورصة تايوان	تايوان
-40%	مؤشر بورصة اليونان	اليونان
34%	مؤشر صندوق النقد العربي	الأسواق العربية
219%	مؤشر البنك التجاري القطري	قطر
208%	مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية	الكويت
55%	مؤشر بورصة عمان	الأردن
25%	مؤشر بنك أبوظبي الوطني	الإمارات
22%	مؤشر تونس	تونس
19%	مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية	عمان
17%	مؤشر القدس	فلسطين
7%	مؤشر سوق البحرين للأوراق المالية	البحرين
-18%	مؤشر المجموعة المالية في الدار البيضاء	المغرب
-30%	مؤشر هرمس	مصر
-50%	مؤشر بنك لبنان والمهجر	لبنان

المصدر: بغيث للاستشارات المالية/ رويترز



سابق	332.00	ساميا	398.75	الرياض	985.00
------	--------	-------	--------	--------	--------

سوق الأسهم السعودية

تستقطب الشباب الجامعيين

تحظى سوق المال السعودية باهتمام كبير من قبل شرائح عديدة من المستثمرين داخل المملكة وخارجها وخاصة أن هذه السوق هي الأضخم بين قريناتها في الشرق الأوسط. ويوماً إثر يوماً، تشهد سوق المال المحلية نمواً عالياً في عدد المقبلين على تجارة وتداول أسهم القطاعات، إلا أنها، في وقت قياسي وعلى نحو مثير، باتت مثار اهتمام فئة جديدة من المستثمرين، فقد أصبحت تستقطب الشباب وخاصة الجامعيين.

تحقيق قصي الجاموس

ولكن هل يشجع سلمان الشباب على الاستثمار في الأسهم؟ في الحقيقة لا أستطيع أن أشجع أو أمنع أي شخص من الاستثمار في الأسهم، لكن المحدد الأول والأخير هو وجود العوامل الجاذبة للاستثمار في أي نوع من أنواع الاستثمار التي تتمتع بها مملكتنا الغالية، والتي يستطيع المستثمر الناجح أن يحددها بوضوح. يختم سليمان حديثه.

ثاني الأهداف

يؤكد عمران بن صالح العمران (20 سنة-طالب في جامعة الأمير سلطان) أنه جديد في عالم الأسهم حيث إن خبرته لا تتجاوز العام، ورغم ذلك فإن ما حققه من أرباح خلال العام 2003 بلغت نسبته نحو 50 في المئة.

ويقول: رغبت أن أبدأ حياتي العملية بالاتجاه إلى مجال الأسهم لزيادة معرفتي الاقتصادية وزيادة مدخراتي. وقد مكنتني الممارسة العملية (التداول) في زيادة إدراكي وثقافتي الاستثمارية. ويضيف عمران: في بداية الأمر كنت أعتمد على خبرات أناس ذوي كفاءة وخبرة بشكل كبير أما الآن فأصبحت أدقق في جمع المعلومات عن الشركة ودراستها قبل أن استثمر فيها.. وانني أنصح الشباب المقبلين على تداول الأسهم أن يضعوا نصب أعينهم أن يتتقنوا في أمور الأسهم قبل أن يخوضوا معترك الاستثمار فيها وأن يكون الربح ثاني أهدافهم.

الأخذ بالمشورة

في شرائه الأسهم يعتمد راشد عبد المنعم الراشد (20 سنة-طالب في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن) على استشارة كبار المضاربين وصغار المستثمرين، ويثق ثقة كبيرة بأفراد عائلته وذلك لطول خبرتهم في مجال تداول الأسهم وكان لصديقه الحميم محمد الخريجي الدور الأكبر في تشجيعه على الاستثمار في الأسهم في السوق السعودية.

يقول راشد: على الرغم من قصر فترة تجربتي في تداول الأسهم إلا أنني استقتت مادياً.. وقد يعود ذلك إلى حرصي الشديد على الأخذ بالمشورة دائماً وذلك لأن السوق يتأثر تأثراً كبيراً بالإشاعات وليس على دراسة علمية بشكل كبير. وانني أنصح المقبلين على تداول الأسهم أن يتحققوا من الإشاعات قبل اتخاذهم القرار وأن يستشيروا ذوي الخبرة.

من واقع السوق رصدت تداول آراء عدد من الشباب الذين أقبِلوا على سوق المال السعودية حديثاً وكان لها معهم حوار مثير كشفوا فيه عن خبراتهم وتحديثها عن نقاط جديدة أن تؤخذ في الاعتبار.

الموروث

كان الدافع الأكبر لي للاستثمار في سوق الأسهم هو الموروث الذي اكتسبته من والدي حفظه الله والذي شجعتني ودعمني للعمل في سوق الأسهم السعودية، وأيضاً رغبة مني في تنوع وتطوير وتنمية مصادر الدخل الخاصة بي، في ظل توفر المناخ الملائم للاستثمار في المملكة. تلخص الكلمات السابقة تجربة الشاب سلمان بن إبراهيم العبيد (موظف) في الاستثمار في الأسهم في السوق السعودية والذي يعتمد على خبراته وتحليلاته الشخصية.

يقول سلمان: إن العمل في محيط التداول بوجود العديد من الأشخاص يدفعك إلى أن تحاورهم، لكن ليس بالضرورة أن يؤثر ذلك على عملية اتخاذ القرار لديك، إذ أن النصائح التي تسدي إليك قد تكون (فضائح) وأيضاً قد تكون خبرات الآخرين (نقمة) عليك... حاول قدر المستطاع أن تتخذ قراراتك وفقاً لتحليلك واختيارك الذي اعتمده دون كلام الآخرين ونصائحهم (الإشاعات)، التي تعتبر في الحقيقة من العيوب في أي سوق أسهم.

ويضيف: في الحقيقة هناك زملاء في صالة التداول وبالتالي ينشأ هناك تذاور وتجاوز، أحياناً نتفق على الدخول في أسهم شركة معينة، وهذا نوع من التعاون فيما بيننا، طبعاً عندما أكون مقتنعاً من هذه الشركة بنفسني، ودون تأثير من أحد.

ليست علماً

يرى سلمان العبيد أن عمليات التداول ليست علماً يدرس حتى تؤثر على ثقافة الشخص، لكنها تجبر المستثمر على الاطلاع وقراءة الصحف الاقتصادية والموضوعات المعنية بشأن الأسهم وبأوضاع وأخبار الشركات المساهمة حتى يكون ملمماً بحال السوق ويتخذ قراره بناء على ذلك.

ويزيد: لا يمكن حصر الاستثمارات في السوق السعودية ضمن قطاع معين، ويحتار المستثمر أحياناً إذا كانت السيولة متوفرة لديه لتعدد القطاعات وتنافسها فيما بينها، وهذا هو سر تميزها.

التداول حياة للسوق

يرى محمد أحمد محمد علي الثقفي (24 سنة - طالب ماجستير إدارة أعمال في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن) أن تحسين الدخل واستغلال وقت الفراغ وزيادة الخبرة في عالم المال والأعمال وتطبيق المفاهيم والنظريات التي يدرسها هي من الأولويات التي وضعها في اعتباره عندما أقدم على تداول الأسهم أول مرة.

ويؤكد الخريجي أنه يفصح عن تعاملاته اليومية لأصدقائه الذين يتداولون في الأسهم، وبخاصة أنه يحرص على الأخذ بمشورتهم في كل مرة، ويقول أنه خلال فترة تداوله للأسهم حقق أرباحاً بلغ أكبر مبلغ فيها 50 ألف ريال. ويعلق الخريجي مبتسماً أن التجارة ربح وخسارة! إلا أن محمداً يعتقد أن عدداً كبيراً من الشباب المتداولين للأسهم يتداولون لأسباب غير منطقية أو

فائدة الأسهم لا تقتصر على جني الأرباح المادية وحسب، ولكنها توفر معلومات كثيرة عن كيفية الاستثمار وعمل الشركات

علمية (مبنية على الإشاعات).. وينصحهم أن يحذوا حذوهم في استشارة الخبراء وشريحة كبيرة من متوسطي وصغار المستثمرين.. ويتمنى على الشباب المتداولين للأسهم أن يكون شعارهم الاستثمار وليس المضاربة.

قناص الفرص

في الحقيقة كنت من المتابعين لسوق الأسهم من فترة لأخرى ولكن لما كان شبح الحرب يخيم على المنطقة وهبطت الأسعار بشكل كبير قررت الدخول إلى السوق وكان ذلك في أواخر شهر فبراير من العام 2003". هكذا بدأت قصة الشاب سلطان محمد الحديثي (طالب في كلية العلوم الإدارية في جامعة الملك سعود) مع الأسهم. ويبدو أن إطلاق لقب قناص الفرص ينطبق على سلطان الذي حقق أرباحاً ممتازة حسب قوله: حققت أرباحاً ممتازة ولله الحمد، وازدادت خبرتي في تقييم الشركات وأوضاعها كما تعرفت على آلية عمل السوق والأمر التي تؤثر عليها بشكل أعمق مما سبق.

ويرى الحديثي أن التداول بالأسهم يفتح الباب على مصراعيه أمام المتداولين لينهلوا من المعلومات الاقتصادية التي تفيدهم في اتخاذ القرار، مع أن البداية تشهد حماس المتداول وقد تصبح الخسارة خير معلّم له! ويؤكد أن فائدة الأسهم لا تقتصر على جني الأرباح المادية وحسب، ولكنها توفر معلومات كثيرة عن كيفية الاستثمار وعمل الشركات لأنه عندما يستثمر (الشاب) سوف يقرأ عدداً كبيراً من الفوائم المالية للشركات المختلفة ما يعطيه فكرة عن عمل معظم القطاعات.

كان سلطان في البداية يعتمد على التحليل المالي كالنسب المالية ومعدل السعر على عائد السهم وعائد الربح الموزع ونمو الشركة وغيرها، ولكن مع التعمق في السوق وجد أن الأكثر جدوى هو البحث عن مصادر معلومات الشركات والسوق بشكل عام فهي قد تكون مخاطرة ولكنها إذا كانت صحيحة (أي المعلومات) فإنها قد تجعل المستثمر يجني من ورائها عائداً مجزياً.

ويعتبر الثقفي أن زيادة الدخل والتعرف على سوق الأسهم وعلى المتداولين وتوسيع الخبرة في عالم الاستثمار قد تحققت خلال تداوله للأسهم في السوق السعودية وخاصة أنه اعتاد الذهاب إلى صالات التداول مع بعض الأصدقاء الذين يتداولون الأسهم أيضاً ومنذ فترة طويلة. ويعتقد أن خبرة المتداولين تصبح أكثر قوة واتزاناً بزيادة احتكاكهم بالسوق.

أما في ما يخص الإفصاح عن الأرباح التي حققها أو الخسائر التي تعرض لها خلال العام يقول محمد الثقفي أنه اعتاد أن يفصح أحياناً عن نتائج تداولاته لمن يثق في خبرتهم، ويعتقد أن الخبرات التي اكتسبها من خلال احتكاكه بالمتداولين وخبراء الأسهم حققت له أرباحاً وصلت إلى نحو 42 في المئة من مجمل استثماراته، ويؤكد أنه ما تعرض إلى خسارة قط!

ويشير الثقفي إلى أنه يتخذ قراره في شراء أو بيع الأسهم بعد تقييم السوق عن طريق استشارة ذوي الخبرة ودراسة القوائم المالية للشركات وبعض الإشاعات! وأنه يحرص على استشارة المتقاعدين وكبار المستثمرين وعدد كبير من الشباب المتداولين. ويشجع طالب إدارة الأعمال الشباب على تداول الأسهم وبشدة لأن في ذلك حياة للسوق أيضاً بحسب قوله.

غير منطقية

كان لخبر النمو المستمر في حجم التداول في السوق السعودية وقع كبير على سمع محمد عبد الإله الخريجي (21 سنة - طالب في جامعة الأمير سلطان قسم المحاسبة) الذي لم يدخر وقتاً ليتخذ فيه قرار الانخراط بين المتداولين في السوق.

يقول محمد: سمعت من خلال وسائل الإعلام المختلفة والفصائيات ارتفاع الأسهم ارتفاعاً كبيراً في السوق السعودية وحققت العديد من أصدقاتي المتداولين للأسهم أرباحاً ممتازة بسبب ذلك، ففكرت أن أدخل في سوق الأسهم.. وقد تمثلت الفوائد التي حققتها في الأرباح المادية المجزية وزيادة الخبرة والمعرفة في تداول الأسهم وفي طبيعة عمل الشركات المساهمة.



الإنترنت تستقطب المتداولين

تلعب الإنترنت دوراً حيوياً في إدارة رؤوس الأموال في الأسواق المختلفة عبر العالم، وقد أضحت هذه التكنولوجيا المتطورة لاعباً أساسياً ومؤثراً في تنمية تلك الأموال وذلك لما تقدمه من مزايا فريدة منها رخص التكلفة وسهولة الدخول إلى أسواق الأسهم العالمية في وقت قياسي.

للأسهم عبر الإنترنت في المملكة 6527 متداولاً في نهاية شهر ديسمبر من العام 2003 بعدما كان العدد يقتصر على 1348 متداول في نهاية شهر يناير من العام نفسه ما يعني نمواً نسبته 384 في المئة.

وكشفت البيانات عن أن الربع الثاني من العام 2003 قد حقق نمواً نسبته 66,9 في المئة عن الربع الأول وواقع 2887 متداول، بينما شهد الربع الثالث استمرار هذا النمو ليصل إلى نحو 63 في المئة مقارنة مع عدد المتداولين في الربع الثاني من العام نفسه.

كما أظهرت البيانات أن الربع الرابع حقق نسبة نمو بلغت

ويستطيع المرء المهتم أن يلاحظ تزايد عدد المستثمرين في أسواق الأسهم ومنهم من يفضل أن يقوم بذلك عبر الإنترنت وبشكل مطرد. ولم تكن المملكة العربية السعودية بعيدة عن هذه التطورات فقد شهدت الأعوام الأخيرة إقبالاً ملحوظاً من قبل العديد من المستثمرين خاصة من فئة الشباب على تداول الأسهم إلكترونياً، على ضوء إطلاق بعض المؤسسات المصرفية الوطنية كالبنك السعودي الأمريكي وشركة الراجحي المصرفية للاستثمار خدمة التداول للأسهم عبر الإنترنت.

وقد أظهرت بيانات صادرة عن تداول نمو عمليات التداول عبر الإنترنت بشكل متواصل خلال العام الماضي، فقد بلغ عدد المتداولين

وأظهرت البيانات أن كبار السن من المتداولين والذين يمثلون الشريحة العمرية التي تزيد عن 40 عاماً تتكتم على نتائج تعاملاتها في الأسهم حيث قال ما نسبته 72,72 في المئة منهم إنهم لا يحبذون الإفصاح، بينما بلغت نسبة الذين قد يكشفون أحياناً عن نتائج تعاملاتهم في سوق الأسهم السعودية 18,18 في المئة، فيما بلغت نسبة الذين يفصحون عن نتائج تعاملاتهم بالأسهم من هذه الشريحة 9,1 في المئة.

مصادر المعلومات

أما بالنسبة لمصادر المعلومات التي يعتمد عليها المتداولون للأسهم، أظهرت البيانات أن نسبة 35,72 في المئة من المتداولين يستسقون معلوماتهم من الأخبار التي تنتشر ضمن صالات التداول ومن كبار المستثمرين في الأسهم ذوي الخبرة الطويلة في التداول، بينما بلغت نسبة الذين يعتمدون على الدراسات والتحليلات المالية التي يقوم بها خبراء الأسهم نحو 34,28 في المئة، فيما تعلق نحو 30 في المئة من المتداولين بانتظار صدور النتائج المالية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية. أما فيما يخص المتداولين الممتدة أعمارهم ما بين 20 و40 سنة فقد بلغت نسبة الذين يفضلون الاعتماد على الأخبار التي تسري في صالات التداول 35,72 في المئة، بينما أكد 32,85 في المئة منهم أنهم يثقون في تحليلات خبراء الأسهم، فيما بلغت نسبة المتداولين الذين يستسقون معلوماتهم واستنتاجاتهم من خلال دراسة القوائم والنتائج المالية للشركات المدرجة في السوق 21,43 في المئة.

التداول بنكهة شبابية

بلغت نسبة المتداولين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و29 سنة والذين يقبلون على تداول الأسهم في السوق السعودية منذ سنة 86 في المئة، فيما بلغت نسبة الشباب المتداولين للأسهم منذ ما يزيد عن سنتين 14 في المئة.

كما بلغت نسبة المتداولين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و39 سنة والذين يتداولون الأسهم منذ سنة 40 في المئة، فيما ما زال نحو 60 في المئة منهم يتداولون الأسهم لأكثر من سنتين.

ودلت البيانات على أن 27 في المئة من المتداولين الذين تزيد أعمارهم عن 40 سنة أقبلوا على تداول الأسهم منذ سنة، بينما بلغت نسبة المتداولين للأسهم منذ أكثر من سنتين 73 في المئة.

38,7 في المئة مقارنة بالربع الثالث، وبهذا يكون عدد المتداولين في النصف الثاني من العام 2003 قد حقق نمواً بلغت نسبته 126 في المئة عن عدد المتداولين في نهاية النصف الأول من العام 2003 الذي بلغ فيه عدد المتداولين للأسهم عبر الإنترنت 2887 متداولاً.

الجيل الرقمي

من جهة أخرى أظهرت بيانات استطلاع قامت به مجلة تداول مؤخراً من واقع السوق أن الجيل الرقمي (الشريحة العمرية ما بين 20 إلى 29 عاماً) تجاوز وإلى حد بعيد الشرائح الأكبر سناً في تداول الأسهم عبر الإنترنت إذ حقق نسبة بلغت 53,5 في المئة من مجمل المتداولين للأسهم عبر الشبكة الإلكترونية، بينما حققت الشريحة العمرية ما بين 30 إلى 39 عاماً نسبة 26,5 في المئة، وحلت الشريحة ذات السن الأكبر من المتداولين في المرتبة المتأخرة بنسبة لم تتجاوز 20 في المئة.

وأظهرت البيانات أن طلاب الجامعات هم الغلبة في تداول الأسهم عبر الإنترنت وبنسبة 31,6 في المئة. وقد حل كل من الموظفين الحكوميين والمستثمرين في الأسهم في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت 26,31 في المئة لكل منهم، بينما حل موظفو القطاع الخاص في المرتبة الثالثة وبنسبة الأدنى التي بلغت 15,78 في المئة.

وفيما يشبه إلى حد بعيد وراثة المهن فقد أظهرت البيانات أن نسبة 49 في المئة من المتداولين كان لهم أقارب وما زال بعضهم يقبل على شراء وبيع الأسهم، بينما قال 51 في المئة من المتداولين أن لا أحد في عائلاتهم يتداول الأسهم أو يتعامل بها.

سياسة الإفصاح

وفيما يخص الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر التي تعرض إليها المتداولون، أظهرت النتائج أن نسبة 64 في المئة من المتداولين لا يفصحون، بينما بلغت نسبة الذين يفصحون عن أرباحهم أو خسائرهم للغير نحو 8 في المئة، بينما قال 28 في المئة أنهم يفصحون أحياناً. وكشفت البيانات أن نسبة 62,5 في المئة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 29 سنة لا يفصحون عن نتائج تعاملاتهم بينما قال 37,5 في المئة منهم إنهم يفصحون أحياناً.

ويبدو أن الشريحة العمرية ما بين 30 إلى 39 عاماً هم الأكثر شفافية من بين المتداولين حيث قال ما نسبته 28,14 في المئة منهم إنهم يفصحون عن نتائج تعاملاتهم في تداول الأسهم، بينما أكد نحو 28,57 في المئة من هذه الشريحة أنهم يفصحون أحياناً عن تلك التعاملات، فيما لا يكشف 57,15 في المئة منهم عن نتائج التداول أبداً.

ربحية الشركات تدعم أداء سوق الأسهم السعودية خلال العام 2003



د. سعيد عبدالله الشيخ
كبير الاقتصاديين-البنك الأهلي التجاري

وشركة الكهرباء السعودية وشركة الاتصالات السعودية، نسبة 88,8 في المئة من إجمالي مديونية الشركات المدرجة بالسوق، بينما زادت مديونية هذه الشركات زيادة طفيفة بمعدل 0,8 في المئة إلى 138 مليار ريال خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2003.

وخلال الفترة نفسها ارتفعت الأصول الإجمالية للشركات الكبرى الثلاث بنحو 10 مليارات ريال إلى 247,6 مليار ريال. وقد تمكنت شركة الاتصالات السعودية، التي تتمتع بسيولة جيدة، من تخفيض مديونيتها بمعدل 32,6 في المئة إلى 13,03 مليار ريال خلال الإثني عشر شهراً المنتهية بشهر سبتمبر من العام 2003 في حين ارتفعت مديونية شركة سابك بنحو 3,74 مليار ريال خلال الفترة نفسها. كما ارتفعت مديونية شركة الكهرباء السعودية بنحو 3,63 مليار ريال، أي بنسبة 6,9 في المئة، إلى 55,9 مليار ريال خلال الفترة نفسها، في حين زادت أصولها بنحو 4,47 مليار ريال وتحققت هذه الزيادة جزئياً بواسطة التدفقات النقدية وهو ما يعكس أداءً أفضل للشركة إلى جانب توجهها نحو المزيد من الاستثمار.

وقد ظل ميل الشركات المتبقية، وعددها 57 شركة، نحو الاقتراض ضعيفاً، حيث نمت مديونيتها مجتمعة بنحو 2, في المئة إلى 17,43 مليار ريال خلال الإثني عشر شهراً المنتهية بنهاية شهر سبتمبر من العام 2003، مما يشير إلى وفرة السيولة لديها، حيث لم ترتفع مديونيتها إلا قليلاً بنحو 370 مليون ريال. ولقد ارتفع إجمالي أصول هذه السبع وخمسين شركة بنحو 5 في المئة إلى 57,6 مليار ريال في شهر سبتمبر من العام 2003، مما جعل الزيادة المطلقة في إجمالي الأصول تبلغ 2,8 مليار ريال؛ وفي هذا أيضاً مؤشر على أن الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودية تمول مشاريع التوسعة بها من خلال أوضاع السيولة لديها مع ميل ضئيل إلى الاعتماد على التمويل المصرفي.

شكلت أرباح 54 شركة من بين 69 شركة مساهمة مدرجة في سوق الأسهم السعودية للربع الثالث من العام 2003 ارتفاعاً بنحو 3,57 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي؛ أما الشركات المتبقية وعددها 15 شركة فإما أنها نحو الإعلان عن أرباحها أو أن الفصل الثالث في سنتها المالية ينتهي في وقت آخر بخلاف 30 سبتمبر. ولكن من المنتظر أن ينتهي هذا التباين في السنة المالية للشركات في المستقبل وفقاً للوائح الجديدة لهيئة سوق الأسهم السعودية. وقد شكلت الرسملة الإجمالية للشركات التي أعلنت عن أرباحها بنحو 99 في المئة من الرسملة الإجمالية للشركات المدرجة حيث بلغت 525 مليار ريال بنهاية شهر أكتوبر من العام 2003 أي ما يعادل أكثر من 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية حققت 48 شركة ارتفاعاً في أرباحها بلغ مجموعها نحو 22,414 مليون ريال، في حين تكبدت الست شركات المتبقية خسائر بلغ مجموعها 40 مليون ريال، مما يجعل مجموع صافي الأرباح للشركات المعلنة 22,374 مليون ريال للتسعة شهور الأولى من العام 2003.

وعلى ضوء هذه المعطيات يتوقع أن يرتفع صافي أرباح الأرباع وخمسين شركة على أساس سنوي بمعدل 3,57 في المئة إلى 29,88 مليار ريال بنهاية العام 2003 وإذا أضفنا إلى هذه الأرقام الأرباح السنوية الخاصة بالخمس عشرة شركة المتبقية استناداً إلى نتائج الربع الثاني من العام، فإنه يتوقع لمجموع صافي أرباح كل الشركات المدرجة أن يكون قد ارتفع بمعدل 6,55 في المئة إلى 30,06 مليار ريال في العام 2003. ومقارنة بالوضع قبل ستة شهور، حينما كانت تطورات السوق مرهونة بإرصاصات الحرب على العراق وتوقعات آثارها السلبية على الاقتصاد السعودي، فإن نتائج الربع الثالث من العام 2003 ليست جيدة فحسب بل سجلت سوق الأسهم السعودية ارتفاعاً عالياً بمعدل 1,76 في المئة منذ بداية العام عاكسة بذلك قوة الوضع الاقتصادي الكلي وكذلك نمو الربحية الملحوظ.

ضعف الميل إلى المديونية

باستبعاد التسعة بنوك المدرجة بالسوق باعتبارها مؤسسات توفر الديون وتستقطب الودائع، ارتفعت مديونية السنتين شركة المتبقية قليلاً بمعدل 6,1 في المئة إلى 155,4 مليار ريال بنهاية شهر سبتمبر من العام 2003 على أساس سنوي. وسجلت حصة الشركات الثلاث التي حققت أعلى أسعار لأسهمها، وهي سابك

الشركات الأكثر ربحية

يعود أكثر من 75 في المئة من الأرباح المعلنة إلى سبع شركات فقط، وتأتي في طليعتها شركة الاتصالات السعودية التي حازت على 29, 29 في المئة من إجمالي الأرباح التي حققتها أربع وخمسون شركة خلال التسعة شهور الأولى من العام 2003؛ تليها شركة سابك بحصة 21, 2 في المئة من إجمالي الأرباح. ومن ناحية أخرى، اتسمت خسائر الشركات الست التي سجلت خسائر بؤالة حجمها مقارنة بالأرباح التي حققتها 48 شركة، إذ بلغ إجمالي خسائرها 40 مليون ريال خلال التسعة شهور الأولى من العام 2003 ويبدو أن الشركات التي سجلت خسائر خلال الفترة المذكورة قد بدأت في تحسين أوضاعها بفضل ترتيبات خاصة بها شملت تخفيض التكاليف غير المباشرة وتكاليف المستخدمين والموظفين وضبط جودة الإنتاج مما يتيح لها جني منافع على صعيد نمو الطلب. ولقد نجحت شركة الكهرباء السعودية في تحويل خسائرها التي بلغت 335 مليار ريال في شهر يونيو من العام 2003 إلى أرباح صافية بلغت 876 مليار ريال بنهاية شهر سبتمبر من نفس العام وهو ما أعاد ثقة المستثمرين فيها.

صافي الأرباح حسب القطاعات

وفي سبيل التوصل إلى فهم أفضل لوضع إجمالي الأرباح، فقد تم تقييم كل قطاع على حدة. وبإلقاء نظرة على قطاعات السوق، يتضح وجود بعض التوجهات المثيرة للاهتمام، حيث أظهرت بعض القطاعات نتائج أفضل من التوقعات، بينما جاء أداء البعض الآخر أقل من المستوى المتوقع:

1- قطاع الاتصالات

تتميز شركة الاتصالات السعودية بأنها الشركة الوحيدة في قطاع الاتصالات، حيث جاءت في طليعة الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودية من حيث حجم الأرباح التي نمت بنحو 129 في المئة إلى 6,545 مليون ريال خلال التسعة شهور الأولى من العام 2003 مقارنة مع مستواها من الفترة نفسها قبل عام من ذلك. وتُعزى القفزة في أرباح شركة الاتصالات السعودية إلى ترتيبات ترشيد التكاليف خلال العام 2003 وغياب بند تكاليف يخص مصروفات تقاعد بلغت قيمته 1070 مليون ريال والذي شكل أحد أكبر بنود المصروفات خلال العام الماضي. ورغم انخفاض أسعار المكالمات، إلا أن إيرادات الشركة زادت بنحو 7, 14 في المئة إلى 1, 20 مليار ريال، حيث تم تحقيق قرابة 65 في المئة من إجمالي الإيرادات من شريحة الهاتف الجوال التي شهدت نمواً بمعدل 45 في المئة إلى 13, 03 مليار ريال خلال الفترة من شهر يناير إلى شهر سبتمبر. أما في جانب النفقات، فقد انخفضت مطلوبات الحكومة بنحو 4, 13 في المئة على أساس سنوي إلى 1, 4 بليون ريال خلال الفترة نفسها من العام 2003 ولقد تم تقدير صافي الأرباح السنوية لشركة الاتصالات

السعودية نحو 8, 594 مليون ريال لعام 2003 بأكمله، ويرجع أن يكون حجم الأرباح هذا أعلى بنحو 143 في المئة مقارنة مع أرباح العام 2002 ونجد في ارتفاع سعر سهم شركة الاتصالات السعودية نحو 146 في المئة حتى الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من العام 2003 دليلاً على استمرار ثقة المستثمرين في الشركة استناداً على معطيات أساسية قوية. وبلغ مكرر السعر إلى العائد المتوقع لسهم شركة الاتصالات السعودية 85, 13، بينما بلغ العائد الموزع على السهم 5, 2 في المئة، وبهذه المؤشرات لا تزال أسهم شركة الاتصالات السعودية تبدو جذابة عند سعر 417 ريال للسهم في يوم 4 من شهر ديسمبر من العام 2003، كما يبدو أن ارتفاع السعر خلال الاثني عشر شهراً القادمة إلى نحو 510 ريال للسهم قابل للتحقيق. وقد وزعت الشركة خلال شهر أغسطس من العام 2003 أسطاط أرباح للفترة الأولى من العام بمعدل 8 ريالات للسهم إذ وفرت 2400 مليون ريال لهذا البند في حساباتها. ومع احتمال أن تبلغ ربحية سهم الشركة لعام 2003 بأكمله نحو 64, 28 ريال، فإنه من المتوقع توزيع أرباح إضافية بمعدل 12 ريال للسهم، مما يجعل مجموع الربح الموزع 20 ريال للسهم لعام 2003.

2- القطاع المصرفي

وفي القطاع المصرفي، استمرت ربحية البنوك في النمو رغم انخفاض أسعار الفائدة إلى أدنى مستوياتها، حيث سجلت التسعة بنوك المدرجة بالسوق نمواً بمعدل 6, 12 في المئة في الأرباح الصافية لترتفع إلى 6, 966 مليون ريال في التسعة شهور الأولى من العام 2003 مقارنة مع 6, 188 مليون ريال للفترة نفسها من العام الأسبق. ونتيجة لذلك يقدر أن تبلغ أرباح هذه البنوك المحسوبة على أساس سنوي لعام 2003 بأكمله 9, 288 مليون ريال إذ من المتوقع أن تشكل هذه الزيادة في أرباح البنوك المدرجة بالسوق نمواً نحو 45, 12 في المئة مقارنة مع النمو الفعلي المسجل لعام 2002. ويبدو أن الارتفاع بمعدل 20 في المئة في أسعار أسهم البنوك خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام أنها يتوافق مع مكرر السعر إلى العائد المتوقع الذي بلغ 82, 16، ونسبة السعر إلى القيمة الدفترية التي بلغت 36, 3 وعائد الأرباح الموزعة 4, 4 في المئة، والعائد على حقوق المساهمين 20 في المئة. وقد احتلت شركة الراجحي المصرفية المرتبة الأولى بين البنوك المدرجة بسوق الأسهم السعودية من حيث الربحية، يليها بنك الرياض ثم البنك السعودي الأمريكي فالبنك السعودي البريطاني، بينما احتل بنك الجزيرة المرتبة الأخيرة.

3- القطاع الصناعي

حقق القطاع الصناعي نمواً كبيراً في أرباحه، ومن بين 19 شركة صناعية أعلنت نتائجها، سجلت 15 شركة أرباحاً بلغ مجموعها 5, 619, 2 مليون ريال، بينما أعلنت أربع شركات عن تحقيقها

إجمالي المديونية 2882 مليون ريال آنذاك. ورغم أن شركتي إسمنت القصيم وإسمنت الشرقية تقومان حالياً بتوسعة طاقتهم الإنتاجية باستثمارات بلغ مجموعها 900 مليون ريال، إلا أن إجمالي مديونيتهم قد ارتفع بحوالي 3,1 في المئة إلى 176 مليون ريال خلال الاثني عشر شهراً المنتهية بشهر سبتمبر من عام 2003 مما يجعل صافي الزيادة في حدود 2,3 مليون ريال فقط؛ وفي هذا مؤشر على أن تمويل التوسع في الشركتين قد تم توفيره أساساً عبر نظام التدفقات النقدية الداخلية مع قدر محدود من التمويل المصري.

5- قطاع الخدمات

في قطاع الخدمات أعلنت 12 شركة من بين 17 شركة خدمات مدرجة بسوق الأسهم السعودية أرباحها للفصل الثالث من عام 2003 مسجلة نمواً بمعدل سنوي في ربحيتها بلغ 99 في المئة لتصل إلى 5,454 مليون ريال خلال التسعة شهور الأولى من العام 2003 وإذا أخذنا في الاعتبار نتائج الشركات التي لم تعلن بياناتها المالية على أساس الفصول السابقة، فإن صافي أرباح إجمالي شركات قطاع الخدمات يكون قد ارتفع بمعدل 82,1 في المئة إلى 501,5 مليون ريال خلال التسعة شهور الأولى من العام 2003 ويقدر أن ينمو على أساس سنوي 2,778 مليون ريال لعام 2003 بأكمله، مرتفعاً بنحو 6,59 في المئة. وشملت قائمة شركات الخدمات التي حققت أكبر ربحية كلاً من شركة الملاحة الوطنية والشركة العقارية وشركة النقل الجماعي سابكو. ولقد تراجعت مديونية شركات قطاع الخدمات السبع عشرة بحوالي 1,13 في المئة إلى 4772 مليون ريال في الاثني عشر شهراً المنتهية بشهر سبتمبر من العام 2003 مما يشير إلى انخفاض صافي المديونية بمقدار 720 مليون ريال خلال سنة واحدة. وفي جانب آخر تراجع إجمالي أصول القطاع خلال الفترة نفسها الزمنية تراجعاً طفيفاً بمعدل 1 في المئة إلى 39,17 مليار ريال، مما يشير إلى عدم وجود استثمارات رأسمالية خلال الفترة المذكورة.

6- قطاع الزراعة

أعلنت أربع شركات زراعية نتائجها للثلاثة أرباع الأولى من العام 2003 وهي شركات نادك وتادكو وشركة الشرقية الزراعية وجزان الزراعية، حيث وصلت ربحية هذه الشركات مجتمعة إلى 7,24 مليون ريال لترتفع بمعدل 4,14 في المئة عن الفترة نفسها من العام الأسبق. ويتوقع للقطاع الزراعي أن يحقق أرباحاً صافية خلال العام 2003 بأكمله لتبلغ 8,45 مليون ريال مرتفعة كثيراً عن خسارة إجمالية بلغت 5,12 مليون ريال خلال العام الأسبق. وتتسم مديونية القطاع الزراعي بأنها محدودة ويمكن معالجتها إذ أنها لم تتجاوز 526 مليون ريال بنهاية شهر سبتمبر من العام 2003 منخفضة قليلاً عن مستواها قبل عام من ذلك.

خسائر بلغ مجموعها 6,24 مليون ريال، وبذلك بلغ صافي أرباح شركات القطاع التي أعلنت نتائجها 6,594,5 مليون ريال. وعلى هذا الأساس، فإن صافي أرباح الشركات الصناعية التسع عشرة التي أعلنت نتائجها سجل نمواً بمعدل 5,112 في المئة خلال التسعة شهور الأولى من العام 2003 مقارنة مع الفترة نفسها من العام الأسبق. وبافتراض عدم حدوث تغيير في ربحية الشركات الصناعية التي لم تعلن نتائجها للربع الثالث من عام 2003 يقدر بأن صافي أرباح القطاع الصناعي ككل على أساس سنوي قد نما بمعدل 2,97 في المئة إلى 5,615 مليون ريال خلال العام 2003 مقارنة مع الأرباح الفعلية لعام 2002 التي بلغت 3,804 مليون ريال. ولقد كان العامل الأساسي في نمو ربحية القطاع الصناعي هو أرباح شركة سابك التي بلغت 4,755 مليون ريال، كان دافعها الأساسي استمرار ارتفاع أسعار النفط وبالتالي أسعار البتروكيماويات، تليها أرباح كل من شركات سافكو وصافولا والغاز الوطنية وأميانتيت. وقد نمت مديونية القطاع بنحو 2,8 في المئة إلى 80 مليار ريال خلال الاثني عشر شهراً المنتهية بشهر سبتمبر من عام 2003 مما يشير إلى زيادة بنحو 1,6 مليار ريال حيث شكلت حصة شركة سابك 3,86 في المئة من إجمالي هذه المديونية. وباستبعاد سابك، نمت مديونية الثلاث وعشرين شركة صناعية المتبقية بحوالي 7,26 في المئة إلى 9,10 مليار ريال بنهاية شهر سبتمبر من العام 2003 في حين أن نحو ثلث الزيادة في المديونية بنحو (3,2 مليار ريال) قد اتجه إلى شركة أميانتيت تليها بحصص كبيرة شركتا التصنيع الوطنية وصافولا.

4- قطاع الإسمنت

سجلت شركات الإسمنت الثمان نمواً بمعدل 1,10 في المئة في إجمالي مبيعاتها المحلية من الأسمنت لترتفع إلى 17 مليون طن خلال التسعة شهور الأولى من العام 2003 وتعمل هذه الشركات حالياً بنحو 99 في المئة من طاقتها القصوى حيث ارتفع معدل نمو ربحيتها على أساس سنوي بنسبة 17 في المئة لتبلغ 7,913 مليون ريال خلال التسعة شهور الأولى من عام 2003 كما يتوقع للربحية السنوية الصافية لشركات القطاع أن تنمو بمعدل 4,18 في المئة إلى 6,255,2 مليون ريال مقارنة مع الأرباح الفعلية لعام 2002 والتي بلغت 6,2156 مليون ريال. وجاءت شركة إسمنت الجنوبية في طليعة شركات الإسمنت من حيث الربحية محققة أرباحاً بلغت 387 مليون ريال، تليها شركة الإسمنت السعودية بمقدار 307 مليون ريال. ولقد سجل قطاع الإسمنت انخفاضاً بمعدل 3,16 في المئة في مديونيته التي تراجعت بنحو 238 مليون ريال ليبلغ صافي المديونية 1,223 مليون ريال في شهر سبتمبر من العام 2003. وقد ظل قطاع الإسمنت يخفض مديونيته سنوياً بدءاً من العام 1999 عندما بلغ

أسرار المضاربة

لا شك أن النمو الملحوظ والطفرة الكبيرة التي تشهدها سوق الأسهم المحلية، تستند في أحد جوانبها إلى زيادة الوعي الاستثماري بين المتداولين وسعيهم إلى إدراك الحقائق الأساسية للموضع في السوق وتطوراتها المتلاحقة يوماً إثر يوم. ولكن هل هذا وحده كاف لضمان التعامل الأفضل مع السوق؟ أم يتوجب على المستثمرين أن يتسلحوا بعدد من المعارف الإضافية لمواجهة التطورات التي تصادفهم في ردهات السوق؟

تحقيق قصي الجاموس

المستثمرين الصغار والكبار، وتوفر العناصر الأساسية التي تضمن لهؤلاء المستثمرين تجارة الأسهم بشكل عادل.

ثقة المستثمر

يعتقد الخبير الاقتصادي الدكتور محمد الرميثي أن المضاربات السليمة والصحية هي تلك التي تؤدي إلى خلق حركة ونشاط اقتصادي محمود يخدمان التنمية الاقتصادية. وأن هذه المضاربات

في هذا العدد تسلط (تداول) الضوء على واحدة من القضايا الأكثر أهمية في مسيرة أسواق المال والتحديات التي تنتظرها، ألا وهي المضاربات سواء في أسواق الأسهم أو في أسواق السلع والأوراق المالية. حيث يرى المحللون أن المضاربات تندرج ضمن تصنيفين أحدهما إيجابي والآخر سلبي، وأن المضاربات الإيجابية أو الصحية، إذا جاز التعبير، لم تعد تعتبر من الظواهر السلبية خصوصاً عندما تخضع لقواعد ولوائح معينة تشرعها هذه الأسواق لحماية مصالح



الدكتور: محمد الرميثي

دون تعب، كما أدت إلى زوال ثروات بعض الأغنياء أو نقصها بسرعة مذهلة، ما أدى بدوره إلى خلق أزمات ومشاكل مالية.

تكافؤ الفرص

ولكن كيف تعالج المشكلة إذا حصلت؟

وهل ننتظر حتى تقع الارتباكات في الأسواق؟ يبادر الدكتور الرميثي: يفترض في البورصات النظامية أن تستفيد من تلك الدروس والتجارب الصعبة والمريرة التي مرت بها أسواق المال الخليجية وتعمل على وضع القواعد التشريعية والقانونية

لا بد أن تكون منظمة ومدروسة وتكوّن قرارات البيع والشراء ومن ثم انتقال ملكية الأسهم والسندات أو السلع انتقالاً فعلياً ومبتئياً على تقارير مالية وإدارية دقيقة وذات شفافية عالية.

ولكن ماذا لو كانت المضاربات عشوائية وتقليدية وقراراتها غير مدروسة؟

في الحقيقة هذا النوع من المضاربات يضر المضاربين والاقتصاد في وقت واحد، ويخلق مشكلات اقتصادية كثيرة جداً أهمها ضعف ثقة المستثمر بالأسواق المالية والتي يصعب تعويضها إذا ما فقدت كما يؤكد الدكتور الرميثي.

ويرى أن المضاربات الصحية هي ظواهر اقتصادية إيجابية وهي انعكاس للتغيرات الفعلية التي تحدث في الاقتصاد حيث تعمل على تحفيز ودعم عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لأنها مضاربات مدروسة وقراراتها تكون قرارات استثمارية حقيقية لأنها تستند إلى معلومات وبيانات دقيقة وصحيحة. الأمر الذي يسهم في تدفق السيولة النقدية من الجهات التي لا تحتاج إليها حاجة فورية إلى الجهات التي تحتاجها بالبحاح فتعمل على تدفق رؤوس الأموال وتحركها.

الرميثة: المضاربات السليمة والصحية هي تلك التي تؤدي إلى خلق حركة ونشاط اقتصادي محمود يخدمان التنمية الاقتصادية

الشفافية

مع ظهور الأسواق المالية النظامية وهيئاتها الحكومية المنظمة أصبحت الأسواق المالية منظمة بصورة أفضل وتحكمها قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح محكمة، ولكن ماذا عن الشفافية ودورها في خلق جو استثماري أكثر وثوقاً؟

يقول الدكتور الرميثي: إن مستوى الشفافية ودقة المعلومات ومدى توفرها لكافة المستثمرين الصغار والكبار بنفس المستوى مازالت دون الطموح.

الوعي الاستثماري

يقيم الدكتور الرميثي المستثمرين الخليجيين في البورصات المحلية بأنهم ليسوا على درجة واحدة من الوعي الاستثماري، حيث أن نسبة كبيرة منهم وخاصة المتعلمين على درجة عالية من الوعي الاستثماري في الأسواق المالية، وفي الوقت نفسه هم على درجة عالية من الحذر والحرص خصوصاً بعد التجارب الصعبة العديدة التي مرت بها أسواق المال الخليجية التي ترجع أسبابها الرئيسة إلى المضاربات العشوائية غير المدروسة ليس من قلة الوعي في الاستثمار في البورصات بقدر ما هو دافع الطمع في اقتناص الفرص وتحقيق الأرباح السريعة والخاطفة. بيد أن تلك الأطماع والمغامرات أدت إلى خلق طبقة من الأثرياء

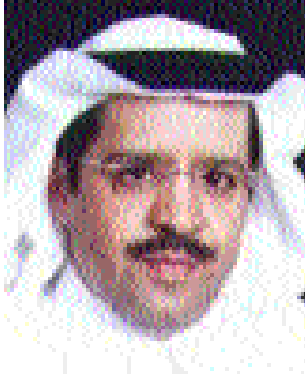
المناسبة والمحكمة التي تحول دون تكرر مثل تلك التجارب الماضية، والاستفادة من أسس ومبادئ وأحكام الاقتصاد الإسلامي خاصة في هذا المجال.

ويضيف أن من الضرورة على أسواق المال أن تدرس كيف يمكن وضع قواعد قانونية محكمة لمنع العاملين في البورصة أو الأقارب الذين من الممكن أن يتعاونوا معهم في هذا المجال من تسريب المعلومات والبيانات السرية عن الشركات المساهمة وخلق مبدأ تكافؤ الفرص بين المستثمرين في طرق الحصول على المعلومات والبيانات، ومنع أولئك العاملين وأقاربهم من التعامل في البورصة أسوة بكافة دول العالم المتقدم.

ليس هذا فحسب، بل إن هناك حاجة إلى بناء جسور التعاون مع المعاهد والجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية والإعلامية كافة والقطاع المصرفي لنشر الوعي الاستثماري والرقعي بالمستوى الاستثماري للمستثمرين وخاصة صغار المستثمرين الذين يكونون عرضة للمضاربات الخطرة.

وإن دور البنوك والوسطاء الماليين يجب ألا يقتصر على مجرد الوساطة التقليدية الآلية وإنما يجب أن يقوموا كذلك بدور توعوي من حيث عملية تحليل البيانات والمعلومات تحليلاً اقتصادياً ومالياً ومن ثم تقديم المشورة والنصح للمستثمرين مقابل ثمن مالي يدفعه المستثمر الراغب في الحصول على تلك الاستشارات والنصائح.

أهمية وعي المستثمر في اتخاذ القرار



الدكتور عبد الوهاب أبو داهش
كبير الاقتصاديين - بنك الرياض

ووضوحاً، ما يشكل
حماية كبيرة للمتعاملين
في السوق.

**برأيكم، ما هو الفارق
ما بين المضاربات
الصحية وتلك غير
الصحية، وهل لهما
تواجد في السوق
السعودية، وكيف يمكن
أن نستدل عليهما؟**

كل منهما يوجد في
السوق السعودية ولكن

بنسب متفاوتة، ويمكن الاستدلال عليهما بالمرابعة الدقيقة للسوق عن طريق متابعة حجم وقيمة التداول حول سهم معين لكل عملية ومقارنتها بالسجل التاريخي لها. ومعرفة ما إذا كانت أقل أو أكبر من المعدل الطبيعي والتاريخي لها. ويساهم في ذلك التطور الإلكتروني وتوافر برامج التحليل المالي التي لها القدرة في تتبع ذلك، إلا أن قدرة المتابعة تلك قد لا تكون متوفرة إلا لسلطة مراقبة السوق، مما يجعلها تتم بأثر رجعي (أي بعد انتهاء التداول). وقد يكون خلف ذلك مصدري الأخبار (المسربين الداخليين للأخبار)، مما يتطلب إصدار الإجراءات والضوابط المناسبة التي تحد منهم.

إلى أي مدى يمكن لعدم وعي المستثمرين بالأساليب السليمة للاستثمار في الأسهم أن يؤثر على مستقبل نجاح السوق؟

وعى المستثمرين يشكل حجر الزاوية في نجاح السوق. ومن الملاحظ تنامي وعى المستثمرين، وخصوصاً الكبار منهم في المعرفة السليمة بأساليب الاستثمار. ومعظم كبار المستثمرين يعهدون لصناديق الاستثمار في البنوك لإدارة محافظهم، مع متابعة من قبلهم.

ويمكن إقامة محاضرات وورش عمل عن التحليل الفني والمالي للشركات ولأسواق الأسهم كبرامج هامة في توعية المستثمرين وخصوصاً الصغار والجدد، وهم شريحة لا يستهان بها بدأت تظهر في السوق السعودية. ويمكن القيام بذلك من قبل هيئة السوق أو شركة السوق المقرر إنشاؤها في نظام سوق المال مقابل رسوم رمزية. ويمكن للبنوك السعودية المساهمة في تلك البرامج والمحاضرات لتمتعها بالخبرات العالية في هذا المجال.

لا تكاد أي سوق مالية أن تخلو من المضاربات القوية لتسجيل مكاسب كبيرة وسريعة في ظل ظروف ومتغيرات اقتصادية وسياسية مختلفة، وقد لا يختلف اثنان من متدولي الأسهم وحتى المهتمين أو المطلعين على الشؤون الاقتصادية أن أساليب المضاربات قد يصعب حصرها، إلا أنه بالإمكان ذكر بعضها وبخاصة أن هناك أساليب معروفة في أساطل السوق منها ما هو الصحي ومنها ما هو مضر.

وفي إطار سعي (تداول) إلى توعية المستثمرين بالأساليب السليمة للاستثمار في سوق الأسهم استشرنا الدكتور عبد الوهاب سعيد أبو داهش كبير الاقتصاديين ورئيس بحوث الاستثمار في بنك الرياض حيث أكد على أن وعى المستثمرين بالأساليب السليمة للاستثمار في الأسهم تمثل حجر الزاوية لسيادة أجواء صحية للاستثمار والتداول وركناً أساسياً لنجاح السوق.

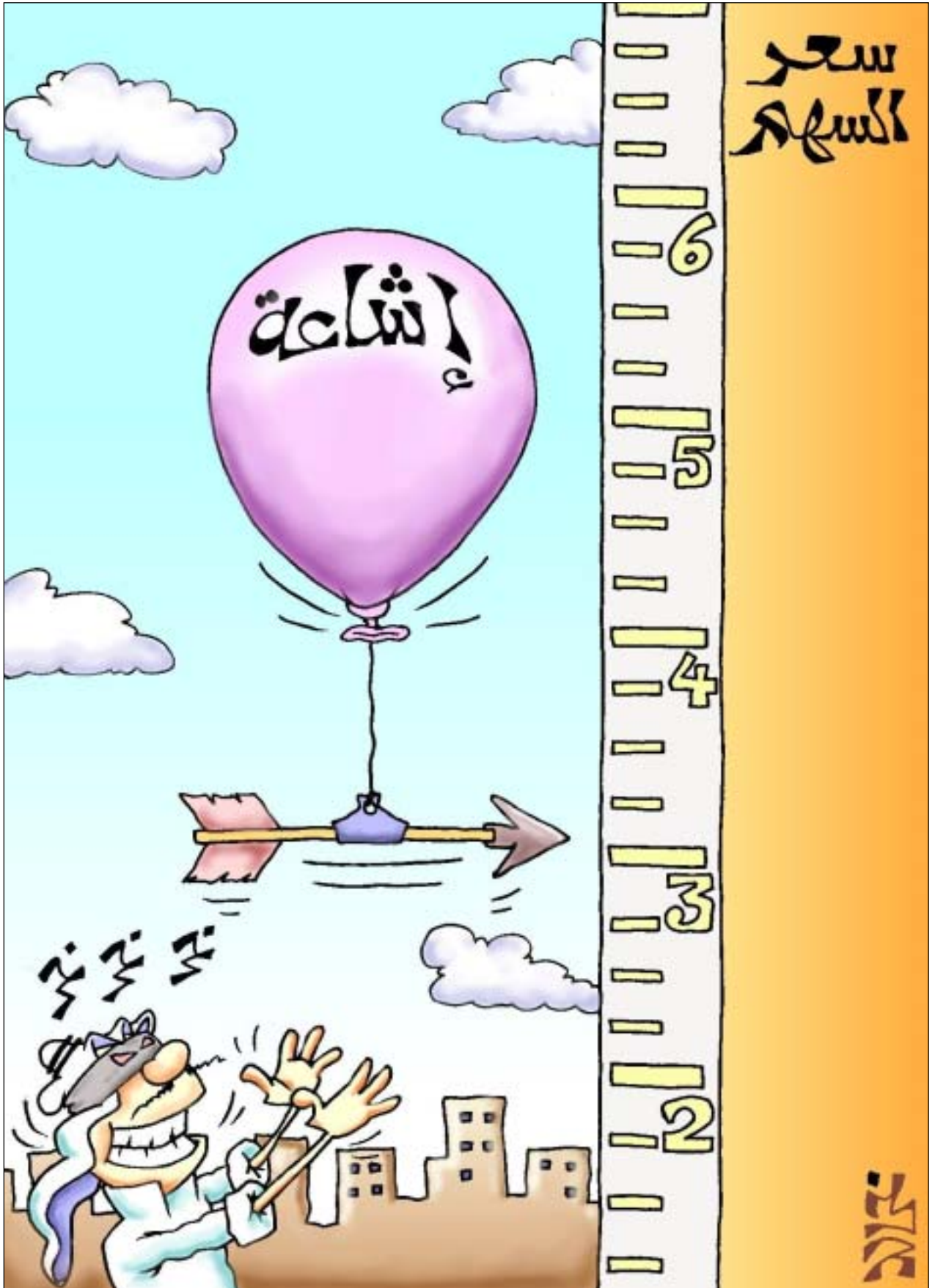
هل تعتقدون أن المضاربات سواء في أسواق الأسهم أو في أسواق السلع والأوراق المالية من الظواهر السلبية؟

المضاربات عنصر مهم في سوق الأسهم وخصوصاً إذا كانت مبنية على معلومات وتوقعات وتحليلات علمية وموثوقة. ومتى توفرت هذه العوامل الموثوق فيها، فإن المضاربات، ستكون إيجابية، لأنها تعكس قوى العرض والطلب الكفيلة بتحقيق سعر عادل للأسهم. أما إذا كانت المضاربات مبنية على خلاف ذلك (مثل غياب المعلومات، وانتشار الشائعات)، فإن المضاربات تصبح سلبية وتؤثر على أداء السوق.

ولأن المعلومات (سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة) لا تتوفر لكل المتعاملين في وقت ومكان واحد، فإن المضاربات تحدث كأمر طبيعي.

من وجهة نظركم، هل تخضع هذه المضاربات في السوق السعودية لقواعد ولوائح معينة تشرعها هذه السوق لحماية مصالح المستثمرين الصغار والكبار؟

تعتبر السوق السعودية في المراحل الأولية في التنظيم وهو الأمر الذي يتيح وجود مضاربات ضارة بالسوق. وأعتقد أن هناك قدر بسيط من اللوائح والأنظمة التي تحمي صغار المستثمرين. وربما تكون نسبة هامش الارتقاع والانخفاض المقدرة بنحو 10% في المئة العامل الرئيس في حماية السوق ككل، ولكنه غير كاف. ومع تطور السوق المالية بما فيها اكتمال الإجراءات والأنظمة، وتوفر صانعي السوق، والمضاربات المحترفين المرخص لهم، مع تنامي حجم دور مؤسسات الأبحاث والتحليل والمعلوماتية، فإن من المؤكد أن السوق ستصبح أكثر شفافية



نحو سوق خليجية موحدة للأوراق المالية

بعد استعراض المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي مسيرة عقدين من العمل وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية الإعلامية والعسكرية والأمنية في قمته العشرين التي انتهت في الرياض 1999/11/29 قرر المجلس الأعلى إقامة اتحاد جمركي وتم إقرار التعرفة الجمركية الموحدة اعتباراً من الأول من مارس عام 2005.

مر فيها مجلس التعاون منذ إنشائه، وتقييماً للمنجزات التي تحققت، ومدى استيعابه لمرحلة العولمة والمستجدات الاقتصادية خاصة على المستويين الإقليمي والدولي وصولاً إلى صياغة جديدة لتفعيل أكبر لهذا المجلس والإعداد لمرحلة مستقبلية تكون فيها أكثر استعداداً وقوة ورغبة في التفاعل مع متطلبات هذه المرحلة (الألفية الثالثة) ونحن أكثر إصراراً على التواجد في الساحة العالمية.

إن مجلس التعاون أمام منعطف تاريخي ومرحلة انتقالية مهمة بحكم أنه على أعتاب مرحلة تتسم بتحديات كبيرة ومستجدات جسيمة سوف تغير مسيرة العالم وتفرض واقعاً مغايراً، وسوف تشهد فكراً مهيمناً على المسيرة الحضارية، لا سيما فكر العولمة الذي يشكل تياراً قوياً وجارفاً لكل الأفكار والرؤى التي لا تستوعب هذا الفكر، ولا تستجيب لمتطلباته وهذا ما يتطلب وعياً دقيقاً ويعني حازه ماسة لمراجعة المسيرة التعاونية التي

ذات رأس المال المشترك التي يتم تداول أسهمها في السوق المالية. وهذا يعني تعزيز وحدات القطاع الخاص كي يقوم بدوره.

6. خلق فرص استثمارية أمام الاستثمار الخليجي المشترك والمستثمرين الخليجيين وإيجاد أوعية استثمارية كبيرة تعزز من القدرة الاستثمارية لرأس المال الخليجي، بدلا من تحجيمها في كل دولة عضو، وبالتالي خروج رأس المال من منطقة مجلس التعاون إلى مناطق خارجية قد تكون مخاطرها كبيرة.

7. تضييق الفرصة أمام الاستثمار الأجنبي ذي التأثيرات السلبية على الأوضاع الاقتصادية بالمنطقة، لا سيما عند استثماره في قطاعات محدودة (قطاعات خدمية لا تموية) وتكون قصيرة المدى بمعنى عدم استقراره، فيما يتصف الاستثمار الخليجي المشترك بمداه الطويل وحرصه الأكيد على المشاريع التنموية المشتركة التي تخدم الاقتصاد الوطني في دول المنطقة.

8. مواجهة المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية والمستجدات العالمية التي تتمحور حول خلق كيانات اقتصادية وتكتلات تجارية دولية وعملاقة من خلال شركات العوامة الرامية لاجتثاث كل مكتسبات الشعوب والدول.

9. أهمية فتح القطاعات الاقتصادية بدول المجلس أمام المستثمرين الخليجيين لمواجهة متطلبات التوجه نحو التخصص بدول المجلس، وذلك بدلاً من يتم تحويل الشركات المساهمة العامة من القطاع العام إلى قطاع خاص يتصف بالهيمنة الأجنبية كما هو عليه الحال في قطاع الخدمات والتجارة بدول المجلس.

10. تعزيز أفضل وفعلي لحركة رأس المال وحرية الانتقال والعمل والإقامة وترجمة فعلية للممارسة الاقتصادية لأبناء دول مجلس التعاون، تنفيذاً لما نصت عليه المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

ثانياً - الآليات والخطوات التنفيذية :

إن الأهداف التي نص عليها النظام الأساسي لدول المجلس الذي تم التوقيع عليه في مدينة أبو ظبي بتاريخ 25 مايو 1981 ولا سيما المادة الرابعة منه، تؤكد على أهمية التنسيق والتكامل والترابط للوصول إلى تحقيق الوحدة المنشودة. كما أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس والموقعة في الرياض في 11 نوفمبر 1981 لا سيما المادتان الثامنة والتاسعة منها، تعزز التوجه نحو تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وصولاً نحو تحقيق الوحدة الشاملة التي ينشدها شعب المنطقة وقياداتها. وفي ظل هذه الأرض القانونية، فإن إنشاء سوق موحدة للأوراق المالية هو أمر تفرضه متطلبات المرحلة المقبلة ومستجدات عالمية وظروف دولية تؤكد على حقيقة واحدة هي ضرورة العمل المشترك

وإذا كانت أهداف مجلس التعاون التي وردت في نظامه الأساسي، لا سيما في مادته الرابعة قد نصت على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها، (البند الأول من المادة) وإذا كان هذا الهدف يتطلب تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ولا سيما المجالات الاقتصادية والمالية، فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بتحقيق الشراكة الاقتصادية التكاملية (بالعمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها).

وإذا كانت قمة الرياض قد أقرت التعرفة الجمركية الموحدة تنفيذاً لما جاء في المادة الرابعة من الفصل الأول من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون التي أقرها المجلس الأعلى في مدينة الرياض بتاريخ 11/11/1981، فإن الأهمية القصوى في مسيرة مجلس التعاون تكمن في تنفيذ بنود المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية المتعلقة بانتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي وكذلك تنفيذ المادة التاسعة من هذه الاتفاقية والتي تنص على (تشجيع الدول الأعضاء القطاع الخاص فيها على إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات)، لذا فإننا نجد أن إنشاء سوق خليجية للأوراق المالية هو قرار مهم يؤكد على حقيقة التعاون والتشابك وحرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة ومما يبرر أهمية هذا القرار الاعتبار التالية :

أولاً- مسوغات وأهمية السوق الموحدة

1. تحقيق الشراكة الاقتصادية التكاملية، وذلك بإزالة كافة العوائق التي تعترض حركة انتقال رؤوس الأموال والموارد الاقتصادية والبشرية بين دول مجلس التعاون وتعزيز البنية الاقتصادية بين دول المنطقة.

2. تأكيد معاملة مواطني دول المجلس معاملة متساوية بتمكينهم من ممارسة دورهم وتملكهم شركات يتم إنشاؤها في دول المجلس وتكون الملكية مشتركة.

3. توسيع السوق المحلية كي تصبح سوقاً خليجية تستوعب المنتجات والسلع والخدمات التي تنتجها الشركات المساهمة والمنشأة برأس مال مشترك، وبالتالي يتم تجاوز عقبة رئيسية وهي ضيق الأسواق المحلية لكل دولة عضو.

4. تحقيق الاستقرار المطلوب للسوق المالية في دول مجلس التعاون والتأكيد على سلامة الأوضاع المالية والإدارية للشركات المساهمة حينما يتم إنشاؤها برأس مال مشترك ويتم تداول أسهمها في مراكز سوق الأوراق المالية الموحدة بدول المجلس كافة وتلافياً لحدوث هزات كما حدث في سوق المناخ في الكويت في الثمانينات!

5. تعزيز القوة المالية والإدارية والتقنية للشركات والمؤسسات

الإستراتيجية التنموية للدولة العضو ولمجموعة الدول المنضوية تحت لواء مجلس التعاون، وإن إرادة الشعوب تتطلب تحقيق تجاوب أكبر مع متطلبات الاستقرار والتقدم والتنمية التي تنشدها وتعمل على تحقيقها تحت مظلة مجلس التعاون هذا. ويعد قرار حكومة دبي بفتح باب التملك العقاري والأراضي أمام الخليجين وكذلك قرار دولة قطر بطرح أسهم مؤسسة الاتصالات توجهاً صحيحاً نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية للمنطقة، كما أن حرية التنقل لأبناء بعض دول المجلس بالبطاقة تعتبر خطوة نحو المسار الصحيح في تحقيق وحدة خليجية لشعب كان ومنذ القدم يعيش هذه الوحدة وذلك المصير.

الفعلي لتحقيق أهداف وطموحات شعبية أقلها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي سوف يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي المؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي. وحتى يتحقق الهدف من وجود سوق موحدة للأوراق المالية على مستوى دول المجلس لابد من اتخاذ الخطوات التالية:

1. مراجعة القوانين والتشريعات المنظمة لأسواق الأوراق المالية المعمول بها حالياً.
2. مراجعة وتوحيد القوانين والتشريعات للشركات التجارية المعمول بها في دول مجلس التعاون بحيث يراعى فيها ملكية مواطني دول المجلس لشركات مساهمة يتم تأسيسها في دول

إن إنشاء سوق موحدة للأوراق المالية هو أمر تفرضه متطلبات المرحلة المقبلة ومستجدات عالمية تؤكد على حقيقة واحدة هي ضرورة العمل المشترك الفعلي

إن الاتفاق على إنشاء سوق موحدة للأوراق المالية بدول المجلس، يجب أن تسبقه إجراءات وإرادة نحو معالجة الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس سواء من حيث التشريعات والقوانين، أو توفير المناخ المناسب للاستثمار العام والخاص أو تطوير آليات النشاط التجاري والاقتصادي بدول مجلس التعاون، لتقليل التباين في اقتصاديات المنطقة والاتفاق على ضرورة العمل المشترك في ظل متغيرات عالمية، وكذلك أهمية أدراك أننا في مواجهة صريحة أمام العولمة وتحرير الخدمات المالية وتكتلات مصرفية وتقنيات عالية.

وإذا كانت هناك اتفاقيات قد أبرمت بين عدة بورصات في وطننا العربي لربط بعضها ببعض كما هو الأمر بالنسبة لعملية الربط بين بورصة الكويت ومصر ولبنان وكذلك عملية الربط التي تم الاتفاق عليها بين بورصات الكويت والأردن والبحرين، فمن الأولى أن يتم ربط بورصات دول مجلس التعاون لتجاوز المشكلات الفنية والإدارية والتقنية والاقتصادية وصولاً لتعزيز القدرة الاقتصادية والمالية لأسواقنا ولإقتصاديات المنطقة استعداداً لمرحلة تاريخية لن يكون فيها للضعيف شأن.



د. نجيب عبد الله الشامسي
كاتب وباحث اقتصادي إماراتي
مدير عام الدائرة الاقتصادية
إمارة رأس الخيمة

- المجلس أو لتملك أسهم شركات قائمة سعيًا لنفاذ الاتفاقية الاقتصادية لا سيما المادتان الثامنة والتاسعة منها.
3. أهمية وضع لوائح ونظم تحد من أو تحول دون حدوث أي مضاربات أو فوضى تؤثر على سمعة سوق الأوراق المالية الموحدة.
4. ضرورة وجود رقابة دقيقة وضوابط قانونية للحد من أي تجاوزات أو اختراقات وقتية من غير أبناء دول المجلس في تملك أسهم الشركات الحالية أو التي سوف يتم إنشاؤها.
5. ضرورة أن يتم وضع شروط و مواد يتضمنها القانون الموحد لإنشاء السوق الموحدة لكي تعزز من شأن الشركات المساهمة والتزامها بالشفافية في البيانات والإحصاءات والمعلومات التي تنشرها أو يتم تداولها في السوق الموحدة.
6. أهمية مراعاة التوقيت المناسب لتطبيق القانون الموحد لهذه السوق بحيث يتم تضييق التباين في الأسواق وغربلية الأوضاع المالية والإدارية للشركات المساهمة.
7. أهمية توحيد المعايير والمقاييس والشروط التي تحدد قدرة الشركات المساهمة ومركزها المالي وسياساتها الإنتاجية ونوعية المنتجات التي تقدمها ومدى حاجة السوق الخليجية لها.

منعطف تاريخي

إن تفعيل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس وبجميع موادها وبنودها، أمر في غاية الأهمية لتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي لمواجهة التكتلات العالمية، لا سيما أن منطقة دول مجلس التعاون تواجه منعطفاً تاريخياً يتجسد في مواكبة متطلبات المرحلة المقبلة. وهذه الاتفاقية سوف تعمق الأهداف

السوق المالية السعودية (التطور التدريجي)



صاحب المعالي الشيخ
محمد أبا الخيل

وزير المالية السابق

أجبت مؤخراً على سؤال صحفي عن تطبيق النظام الجديد للسوق المالية السعودية فقلت إن مهمة الجهاز الجديد الذي سيطبق هذا النظام ستكون مهمة سهلة نسبياً بعدما أنهت مؤسسة النقد بناء أكثر مراحل تأسيس السوق صعوبة وتعقيداً.

إن قرب تطبيق النظام الجديد للسوق المالية وبدء عمل الجهاز الجديد الذي سيديره يجعل من المناسب إلقاء نظرة للخلف لتأمل الفترة التي مرت منذ أن بدأت أعمال بيع وشراء الأسهم المحلية تتسع وتصبح مجالاً تجارياً جديداً إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم.

عندما بدأ بيع وشراء الأسهم المحلية يتسع كانت صورة ما حصل في سوق المناخ بالكويت ماثلة للأذهان، وقد كانت صورة مرعبة أدت إلى مآسي كبيرة في الكويت وحتى في غيرها. وقد اتضح وقتها أن السبب الرئيس لحصول تلك المأساة كان أسلوب تسوية المعاملات المالية لبيع وشراء الأسهم الذي كان ناشطاً تجارياً جديداً في الكويت آنذاك أيضاً. كان بالإمكان التفكير في إصدار نظام سعودي لسوق الأسهم وإقامة إدارة حكومية تشرف عليه ولكن قلب الموضوع لم يكن مجرد عدم توفر النصوص النظامية، ولكنه كان كما بدأ آنذاك هو عدم وجود أسس متعارف عليها لدى المجتمع لبيع وشراء الأسهم مثلما هي موجودة لبيع وشراء السلع والمواد التي اعتاد المجتمع عليها ويعرف أصولها وقواعدها.

ولذلك فقد توجب أن تكون بداية ممارسة هذا النشاط بواسطة إطار تجاري قائم ومعروف لدى جميع أطراف النشاط الاقتصادي في المجتمع بحيث يؤدي العمل بواسطة هذا الإطار إلى تثبيت معاملات بيع وشراء الأسهم وجعلها تتم على قواعد شفافة تتمتع بقدر كبير من الموثوقية.

أدى هذا التفكير إلى التوصل بأن البنوك المحلية هي الإطار المنشود الذي يحقق الهدف المطلوب على أساس أن أعمال بيع وشراء الأسهم ما هي إلا خدمات مالية مثلها مثل الخدمات المالية الأخرى التي تقدمها البنوك تحت إشراف مؤسسة النقد. وقد كانت البنوك آنذاك قد وصلت إلى مرحلة مرضية من التقدم في أداء الأعمال البنكية وتحديثها وفي أساليب الرقابة المالية الداخلية والخارجية وكذلك في مستوى أداء الموظفين السعوديين وغيرهم الذين تلقوا تدريباً حديثاً حقق الكفاءة والانضباط الوظيفي.

من جهة أخرى كان هذا الترتيب في صالح تنمية المدخرات المالية الوطنية لأن البنوك وفروعها تستطيع أن توصل خدماتها في بيع وشراء الأسهم إلى جميع أنحاء البلاد على أسس متساوية تشجع صغار المدخرين ومتوسطيهم، وهم الأغلبية، على تنمية مدخراتهم، وهو أيضاً في صالح الشركات المساهمة القائمة والجديدة لأن توسع طبقة المستثمرين في أسهمها سيوفر لهذه الشركات مجالاً أوسع للنمو والتطور، وهو أيضاً في صالح تنمية أعمال البنوك لأنه يوسع الطبقة التي تتعامل مع البنوك، وهو أمر كان من ضمن أهداف الإدارة المالية للبلاد.

ونتيجة لذلك فقد قامت مؤسسة النقد والبنوك الوطنية بإنفاق مبالغ طائلة للاستثمار في إقامة أنظمة إلكترونية متطورة وتدريب أعداد كبيرة من الشباب السعودي لغرض تشغيل وإدارة أعمال تداول الأسهم وهو أمر لم يكن من المتصور حصوله لو بقيت خدمات تداول الأسهم تتم من قبل مؤسسات صغيرة.

قد يرى البعض أن تطوير السوق المالية الوطنية قد استغرق وقتاً طويلاً كان من الممكن اختصاره لو تم تنظيم نشاط المتاجرة بالأسهم بموجب نظام مستقل مثلما حصل الآن، وهي وجهة نظر قد تكون صحيحة ولكن الدول الحديثة مثل المملكة العربية السعودية تجد أن أمامها عدداً كبيراً من الأهداف التي تريد تحقيقها في وقت واحد، لذلك فإن الأخذ بالحيلة والحذر خلال السعي لتحقيقها أمر مفيد حتى لا تتبدد الجهود في محاولة تحقيق تلك الأهداف. وفي اعتقادي إن انتشار الاستثمار في الأسهم المحلية ما كان يمكن أن يتحقق كما هو الآن لو لم يتم ذلك عن طريق البنوك التي أعطت للمتاجرة بالأسهم الموثوقية التي تحتاجها للإقبال عليها من قبل المواطنين، وبدلنا على ذلك مقارنة حجم النشاط الحالي بمثيله في دول أخرى مجاورة من حيث عدد المستثمرين وعدد الصفقات.

وإذا ما قارنا الآن بين أسلوب العمل في سوق الأسهم المحلية وبين أسواق أسهم في بلدان مجاورة أخرى فإننا سنجد أننا في مرحلة متقدمة كثيراً عنها رغم أنها بدأت قبلنا بسنوات، وهي ميزة تجعل التأييد الذي تم به إقامة السوق المحلية مقبولاً أو حتى يستحق أن نفتخر به.

أدعو الله أن يوفق الجهاز الجديد ليضيف خطوات أخرى تحتاجها البلاد في هذه المرحلة المهمة من تاريخها الحديث.